المدير التنفيذي للمركز اليمني للدراسات التاريخية (منارات) المهندس عبدالرحمن العلفي لـ« الثورة »:

الهم الوطني لا يتجزأ.. والقبيلة ورجال المال والأحزاب ثالوث الإعاقة

.. لأول مرة تخونني أداة التسجيل ولسوء الحظ والصدف، أن حوارين أجريا في نفس الساعتين وحين وصلت البيت وبدأت تفريغ الحوارين اكتشفت أن لا شيء في الكاسيت .. حين اتصلت به لإبلاغه أن الحوار وبكل ذلك التفاعل ولحظة الإلهام الاستثنائية، لم يُسجل، فاجأني المدير التنفيذي للمركز اليمني للدراسات التاريخية (منارات) المهندس عبدالرحمن محمد العلفي بقوله : «لا مشكلة .. لكن كان عليك أن تجرب التسجيل قبل الحوار .. عموما .. سنعيد الحوار ونتمنى أن لا يتكرر هذا الخطأ».. كنت اتوقع أن ليس بالإمكان إعادة الحوار بنفس ذلك الصفاء الذهني.. وعموماً كان الحوار معه صريحا وشيقاً، فقد تتطرق الأسئلة والإجابات للنقاش حول ما يشهده البلد من تفاعلات سياسية وفكرية وإشكالات تنموية سياسياً وثقافياً واقتصادياً .. فكانت منطلقة من وضع الخطوط المفترضة والكفيلة بإخراج البلد من مأزق التشظي السياسي والاجتماعي ، لافتاً إلى ما يعانيه اليمنيون من انعكاسات سلبية للأزمة التي طحنت البلاد في الفترة السابقة وإلى قضايا تنموية هامة تتعلق باشكالات التخلف والتمترس العقيم للأحزاب السياسية ولمنظمات المجتمع المدني والأهم من ذلك تدني وعي القطاع الخاص اليمني وفشله في إحداث التنمية المطلوبة.. إلى حصيلة ما تم نقاشه:

حاوره / محمد محمد إبراهيم

المنظمات الحقوقية تتنامى كالبكتيريا وتجد من يرضعها

حذار من استمرار منظمات المجتمع المدني في هذا الوضع

الذين انتقدوا الرئيس السابق على استطالة فترة حكمه هم أيضاً استطالوا فترة حكمهم للأحزاب والمنظمات

مشكلة الأراضي مزمنة وبدأت في العهود الشطرية وأخطاء إدارة الدولة حصلت في كل محافظة

الوحدة اليمنية هي مصالح دعوات الانفصال مطالب خارج الاجندات الوطنية

رأس المال الخاص آخطبوطي.. والأحزاب أعاقت الشباب فحصدت الشوك

في البدء شهدت المنطقة ربيعاً عربياً أعاد إلى ذاكرة الشعوب الحُلمَ الثوري في إسقاط أنظمة ألقى الكثير اللوم عليها في تغييب سلوك الديمقراطية كممارسة.. لكن عاصفة الربيع العربي أفضت إلى تحويل مسار الصراع السياسي في اليمن إلى وفاق وطني ترجم أهداف النظام الجمهوري والدستور الوحدوي في التداول السلمي للسلطة، فكيف تنظرون لأفق المستقبل الديمقراطي في ضوء نجاح الانتخابات؟

– في البدء نشكر صحيفة (الثورة) على اهتمامها بنقاش راهن الوطن وما يشهده من تحولات سياسية وما يعتمر طريق المرحلة الانتقالية من ملفات شائكة.. وإشارة إلى سؤالكم أعبر في مبتدأ القول عن سعادتي وفرحي بنجاح مرحلة مهمة في تاريخ اليمن السياسي .. هذه المرحلة التي مثلت نقطة تحول في مسارات العملية السياسية بمختلف قواها التي تصارعت في مرحلة ما، وأُهدرت فيها الإمكانيات وسقط فيها الشهداء .. والحمدلله رغم ذلك لم يتشظى الوطن حيث ظل – وإن تشظت بعض النفوس– ملتحماً ومتماسكاً ترعاه عناية الله وتسانده وتؤازره الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي. وأنا أشعر بأن نجاح الانتخابات الرئاسة الانتقالية قد مثل التحدي الثاني للقوى والفعاليات الوطنية.. وذلك للتحدي الأول الذي مثل الخروج للشارع لإجراءالتصحيح في مسار الثورة اليمنية ليستثمر أبناء الوطن اليمني أهداف الوحدة وذلك لأنني أرى الوحدة اليمنية هي مصالح ليست كتاباً منزلاً وما اعتمل في الساحة اليمنية من خلاف سيفضي إلى استعادة الثقة بأهداف الوحدة اليمنية وسيعالج بعض الأخطاء التي حصلت هنا أو هناك.

مقاطعاً – ما المقصود بالمصالح في ظل مفاهيم تشطيرية يلوح بها البعض وهذه أحد الملفات الشائكة؟

– أعني بالمصالح كل ما يتعلق بمصالح حقيقية للشعب اليمني، بحيث تنعكس هذه المصالح في العدالة الاجتماعية والاستقرار والتنمية وحسن توظيف عوامل الشراكة في تجذير الوحدة.. ونريد أن نؤكد في هذا المقام أن بعض المفردات السياسية ينبغي أن لا تشكل حالة اجتزاء للهم الوطني، المشكلة الجنوبية أو الشمالية أو الوسطى أو الغربية، فالوطن كلٌ لا يتجزأ، وبدلا من أن نستمر في العزف غير الرشيد والذي تظهره بعض القوى، مفيدة من أن هنا لك جزءاً من الوطن هو مُسْتَبَدٌ به، جزء مُستَبِد، وأنا أربأ بأي من أجزاء الوطن أن يكون مُضْتَهَد ويكون الجزء الآخر مضتهد فأبناء المحافظات الجنوبية مجازاً محافظة الضالع وأبين وعدن وغيره لا يمكن أن يقبلوا أن يكونوا مستبد بهم وأبناء المحافظات الأخرى لا يمكن أن يقبلوا أن يكونوا مُستبدين لإخوانهم في المحافظات الأخرى.. وهذا ليس من شيمنا ولا عاداتنا ولا قيمنا.. ولكن بحكم التجربة السياسية العميقة سواءً في بعدها الإعلامي أو الأمني، جعلتهم يظهروا قدراً من التعاطف وكأنهم منقوصون عندما تطرح قضية إدارة شؤون الدولة في الفترة الماضية فقد كانت الأخطاء في صعدة موجودة وفي حجة وفي كل محافظات الجمهورية وحتى في العاصمة.. ليس جزء من الوطن انتقص لذاته ولكن هناك سوء إدارة ومن تسببوا في هذا السوء هُم من كل الوطن اليمني..

أما دعوات الانفصال فهذه مطالب خارج الأجندة الوطنية البحتة ، وتعد تجسيدا لطموحات الاستعمار للعودة إلى مياه عدن الدافئة .. فدعوة الانفصال تكتيكات خارجية تستهدف تمزيق وحدة اليمن وطمس الهوية الوطنية لجزء من خارطة اليمن المعروفة لدى العالم.. لأنهم يروا أن في وحدة اليمن إعلاء لجملة من القيم الإنسانية العظيمة.. وقيم العلاقات القوية مع الفضائين الأفريقي والآسيوي.

المقاطعة بالسلاح

هناك بعض الأطراف سواء الحراك أو الحوثي قاطعوا الانتخابات بقوة السلاح كيف تنظرون إلى ذلك؟ ..

– مقاطعة الانتخابات بقوة السلاح دليل على عجز وفشل هؤلاء المقاطعين .. وهؤلاء يسيئون كثيرا لكل جميل في الوطن اليمني الحضاري .. ولجوؤهم للسلاح دلالة الفشل والانهزام وتوجيه دعوات نشاز خارج الديمقراطية والحضارية ، ولو كانوا ديمقراطيين أو حضاريين وأصحاب مشاريع مشروعة لاستفادوا من الديمقراطية والتعبير عن رأيهم بالسلم، لنجحوا في الدعوة للعصيان المدني أو المقاطعة سلميا..

مشكلة الأراضي

مشكلة الأراضي– حسب الكثيرمن المحليين– كانت هي مبتدأ مشاكل واختلالات ما بعد الوحدة كيف تنظرون إلى مثل هذا التعليل؟

– مشكلة الأراضي والمباني ليست حديثة العهد بل هي كانت نتاج نظام سياسي أراد أن يوظف قضايا الأرض والممتلكات الخاصة في أجندته السياسية وهو ما حصل في إطار الدولة الشطرية وعندما بدأت المعالجة لذلك الخطأ الذي بدأ قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وعندما استكملت المعالجات لقضايا الأرض في ظل الدولة اليمنية الموحدة طرأت للسطح انعكاسات ذلك المشكل المزمن، وإذا أردنا الحديث في هذا الإطار المعالج وليس المؤجج فنؤكد إنه لا بد أن يكون الناس على أعلى درجات الوعي والمسئولية والإخلاص للحفاظ على اليمن .. والأرض موجودة في مكانها لا أحد يستطيع نقلها من محافظة لأخرى .. إذا ثبتت حقيقة استحواذ على أرض فسيتم مصادرتها واعادتها إلى أهلها.. وعلينا أن نتذكر أن الأراضي التي أطلق عليها أراضي في شمال الوطن، أميرية التي أمتلكها أولاد بيت حميد الدين أثناء فترة حكمهم سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية وكذلك الأراضي التي طالتها سياسة التأميم أثناء الحكم الشطري لجنوب الوطن، ودخلت بعدها في دوامة الصراع.. هي نتاج دعوات لقلة ممن يحسوا بالقهر والانهزام في مشاريعهم...

– مقطاعاً – مقهورون من ماذا ؟ وما هي مشاريعهم التي تشير إليها؟

– مقهورون من نجاح المشروع الوحدوي وانتصار اليمنيين على التشطير.. فاليمن نسيج واحد لا يوجد أي فاصل عقائدي أو اجتماعي أو جغرافي .. أما مشاريعهم هي مشاريع التشطير والاستحواذ على مساحة من الأرض ومشاريع الإضرار باليمن لمصلحة مطامحهم الخاصة.

المصالحة الوطنية

والجميع على أبواب فترة المصالحة الوطنية، ماذا عن الحوار بالنسبة للمصالحة الوطنية؟

– الحوار مطلوب وعلى درجة من الأهمية بين كل القوى الوطنية وفصائل العمل السياسي والاجتماعي، تحت مظلة وسقف الثوابت الوطنية.. فلا يمكن أن نقبل فكرة حوار وهناك مشاريع تشطيرية مسبقة أو نشوء إمارات تنطلق من دعوات تمزيق للكيان اليمني.. لدينا نظام حكم محلي كيف نجعله ثابتاً وقوياً وراسخاً ويعزز العلاقات بين الأطراف والمركز (المحافظات البعيدة عن مركز الدولة) في حدود خدمة التنمية والتخلص من بيروقراطية المركزية الإدارية والمالية.. ونجعل نظام اللا مركزية المالية والإدارية وهو الأساس لكي يشارك كل أفراد المجتمع في البناء والتنمية... فنحن كلنا شركاء في بناء الوطن وإدارة شؤون البلاد.

في الحوار السياسي أيضاً لا بد من إعادة النظر في الخارطة السياسية لوطن الثاني والعشرين من مايو وإعادة تشكيله على أسس برامجية تنتهج العلن والشفافية الايدلوجية، فقد أثبتت التجربة السابقة أن معظم الأحزاب والتنظيمات قد أستلت من تحت عباءة العلنية في العمل السياسي، وتشكلت أحزاب بعضها على أساس ديني والبعض على أساس قومي والبعض على أساس ليبرالي والبعض على أساس خليط غير متجانس..

هل تقصد بذلك.. ظهور أحزاب سرية التوجه؟

– هناك أحزاب نشأت كانت امتداداً للتجربة السياسية اليمنية الشمولية أي قبل تحقيق الوحدة اليمنية المباركة .. المؤتمر والاشتراكي نشأ في ظل مرحلة التشطير وفي ظل تقاسم الدول الكبرى للهيمنة على الدول النامية ومنها اليمن.. الأحزاب التي نشأت في ما بعد كانت امتداداً للعمل القومي مع تقديرنا واحترامنا لتجارب العمل الإنساني لكن لا يجب أن تكون هي اللافتة الرئيسية .. اللافتة الرئيسية التي ينبغي أن ترفع للأحزاب والتنظيمات السياسية هي البرامج القومية الإسلامية والإنسانية.. بمفاهيمها الإنسانية وليس المتعصبة.. بحيث تقوم التنظيمات مستندة إلى قاعدة جماهيرية تبنيه البرامج التنموية.. رافضين أن تستند أي من التنظيمات إلى دوافع مذهبية أو سلالية أو طبقية..

قضية صـــعدة

قضية صعدة تتزايد تعقيدا.. برأيك ما هي أبرز عوامل التعقيد؟

– قضية صعدة جزء من الشواهد على سوء إدارة قيادات الدولة لشؤون البلاد والعباد، فمن بداية الثورة صعدة تلك المدينة المهادنة للنظام الجمهوري ومنذ اللحظات الأولى التي سقط فيها العديد من الشهداء في ظل النظام الجمهوري.. كما أن الجانب المذهبي كان متعمقاً ومتأصلاً وعندما حاولت بعض القوى السياسية أن تخترق هذا الواقع المذهبي الأكثر تشدداً جوبهت، وعندما بدأت حدة التباين بين المدارس المذهبية وجدت الدعم والمساندة من الذين عمدوا على إشعال الحرائق في الوطن اليمني، سواءً كان دوراً خارجياً أو داخلياً ، وتم توظيف الدين توظيفاً سياسياً.. والجميع يعلم أن أصغر الشرر في إشعال هذه الحرائق هي المذهبية حين وظفت توظيفاً سياسياً سلبياً، ولا يوجد مبررات للخلافات بين الجماعات الدينية في صعدة وغير صعدة.

ماذا يتطلب التعاطي والتعامل مع هذه القضية؟

– التعامل مع هذه القضية ينبغي أن يتم على أساس أن دين الله دينٌ جامع ، وإذا ما ظهرت بوادر لمدارس فقهية فهي مدارس اجتهادية في ما يتعلق بفهم الناس لمدارس الدين الإسلامي الحنيف.. وهذا يعني التباين والاختلاف الذي تظلله الرحمة وهو ما ينبغي على اليمنيين إدراكه.. لا أن يكون هذا الاختلاف من ورائه العذاب..

الملف الاقتصادي

من أبرز الملفات الشائكة على طريق المرحلة الانتقالية هو الملف الاقتصادي.. برأيكم ما الذي يجب عمله تجاه هذا الهم الوطني؟

– عندنا تجربة تنموية في الفترات الماضية خصوصا في السبعينيات والثمانينيات، يعرفها الجميع أنه عندما نشأ – في شمال الوطن– تكامل بين القطاعات الاقتصادية القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني، وأيضاً التجربة التي كانت في جنوب الوطن وهي هيمنة القطاع العام على مفردات النشاط الاقتصادي، وكل تجربة كان لها جوانب إيجابية وجوانب سلبية.. والأهم هو كيف نقوي التجارب الإيجابية ونجعلها رائدة.. فنحن في الجمهورية اليمنية في خطأ كبير وتاريخي يتمثل في هرولتنا نحو القطاع الخاص.. والقطاع الخاص –مع احترامي وتقديري له– لا يزال محدود القدرة وغير مرتكز على منهج علمي وقانوني وبنية تحتية متكاملة ولا يزال عبارة عن دكاكين ونشاط أسري محدود وهو بحاجة إلى أن يتقوى من خلال المؤسسات العلمية والبحثية.. وتعزيز علاقته بالقطاع الأوسط التعاوني الذي يمثل رافعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن.

ما هو المقصود بالهرولة نحو القطاع الخاص؟

– هرولنا نحو القطاع الخاص وأقصينا القطاع العام ولعل أهم المشاكل التي واجهناها في المحافظات في عدن وفي لحج وأبين وحضرموت وسنظل نواجهها هو بسبب الهرولة نحو القطاع الخاص وتهميش القطاع التعاوني للأسف الشديد أن الحكومة قد أسست قطاعاً جديداً وأسمته قطاع الخصخصة وأنا أسميه قطاع الخصو الوطني الخصو التنموي.. كان يفترض أن نقوي القطاع العام والقطاع التعاوني وندعم ونشجع القطاع الخاص.. وللأسف الشديد عندما هرولوا نحو القطاع الخاص قذفوا بمئات الآلاف من العمالة الماهرة وشبه الماهرة للشارع سواء بمرتبات زهيدة أو بالتقاعد .. للأسف الشديد كان القطاع العام في السنوات الأولى من تحقيق الوحدة يشكل من ٢٠ إلى٢٥ ٪ من النشاط الاقتصادي ولا يزال هناك متسع لنشاطه في الاقتصاد للقطاع بأكثر من٨٠ ٪ وبدلاً من أن تتحرك القوى الليبرالية التي كانت في فترة من الزمن من دعاة الاشتراكية العلمية نحو تهيئة قاعدة صلبة من الشراكة التنموية العملية في ميدان البناء بين القطاعات الحكومية والخاصة والتعاونية أو المختلطة، ذهبت إلى الخصخصة التي كانت عاملاً أساسياً في اتساع رقعة البطالة.. وما نتمناه في هذه الفترة هو الاستفادة من سلبيات الماضي وعلى حكومة الوفاق الوطني أن تتجه صوب توسيع دائرة الشراكة من خلال أذرع ومشاريع تنموية كبرى قوامها مؤسسات الدولة والخاص والقطاع التعاوني..

– مقاطعاً – وما المعوّل على هذا؟

– هذه الخطوة يعول عليها تعزيز تشابك المصالح فتكون مسئولية البناء ملقاة على عاتق الجميع.. وإذا لم تكن هناك علاقة حميمية بين القطاعات الثلاثة المذكورة فسنظل ندور في حلقات مفرغة وسيظل اقتصادنا معرضاً لأبسط الأزمات.. فما هو موجود من تقطع ومن اختلالات لم يكن سوى نتيجة لانحدار مستوى المعيشة.. الناجم عن محاصرة البرامج الاستثمارية ذات الشراكة واحتكارها، ومحاصرة النشاطات التعاونية والإنتاجية والخدمية.. وكبح جماح المشاريع الخاصة، التي للأسف الشديد تركزّت– فقط – في مجالات كلها تفضي للاستحواذ والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي دون أن تعمر هذه الأراضي أو تستثمر هذه الأراضي.. وبالتالي فإعادة النظر في منظومة المؤسسات التنموية والمؤسسات الخدمية في كل المحافظات بشكل عام هو الهم الرئيسي الذي يجب أن تدور حوله كل الاهتمامات وكل الجهود..

برأيكم أين جوهر مشكلة اليمن الاقتصادية والاستثمارية؟

–أولاً معضلة اليمن الإدارية والاقتصادية تبدأ من سوء الإدارة والاتكالية في تسيير دفة التنمية على قطاعات استثمارية هي نتاج مطامح خاصة تعمل بعيداً عن رقابة الدول ومحاسبتها وهذا بدوره عرقل مسيرة التنمية ووقف المشاريع ، من ثم تمر المشكلة برأس المال.. فرأس المال الخاص اخطبوطي – للأسف الشديد – في ما يتعلق برغبته في الاستملاك والاستحواذ ودوره التنموي محدود ومتواضع.. تملّكوا الأراضي وأنشأوا البنوك وتاجروا بالعملات الصعبة إلى درجة أنهم استثمروا خارج اليمن أضعاف ما هم مستثمرون داخل اليمن وعندما تسألهم يقولون ليس في اليمن مناخ استثماري مشجع ومحفز والحقيقة أنهم أحد الشركاء الأساسيين في تنفير الاستثمارات من اليمن ..

الأهم من ذلك أن مشكلة اليمن الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية أيضا تكم بين ثلاث قوى هي التي تعبث بالبلاد.. الأولى : القبيلة فمشائخ القبل لا وقعوا دولة ولا رضوا يحافظوا على وضعهم كقبيلة بقيمها الإيجابية بل مزجوها بالسلوك القائم على العصبية والنفوذ الاجتماعي واستغلوا هذا النفوذ الاجتماعي في مواجهة مؤسسات الدولة .. القوة الثانية كبار رجال المال والأعمال الذين أثخنوا في الأرض فساداً واستكثروا أبسط ما يقدموه من خدمات للمجتمع وهي بمقابل وثمن، وهم في نفس الوقت لم يحدثوا التنمية الحقيقية من خلال اختيارهم للمشاريع والبرامج التنموية التي تعود بالنفع على الوطن وعليهم أيضاً..

القوة الثالثة قيادة الأحزاب والتنظيمية التي تعيش على المآسي والوئام واحترام الآخر ومصالح أحزابهم ومصالحهم الشخصية، هم عالة على الأحزاب والتنظيمات السياسية عقدين من الزمن والمتسلطون على قيادة الأحزاب هم قلة وللأسف الشديد انهم أول من يمارس المكر السياسي ، الذين ينتقدون رئيس الجمهورية على استطالة فترة حكمه هم أيضاً استطالوا فترات حكمهم على أحزابهم السياسية وهيمنتهم ويعضون على وجودهم في قمم هذه المنظمات بالنواجذ.

التغيير الحزبي

هل ترى أن هذه المرحلة بدأية للتغيير الحقيقي حتى في هذه الأحزاب؟

– هؤلاء هم الذين يخشون الديمقراطية ويخشون الجيوش الجبارة من الشباب في هذه المرحلة، ويحصدون الشوك الذي زرعوه في المرحلة الماضية هم رفضوا تشبيب الحياة السياسية والحياة المدنية وأعاقوا وصول الشباب إلى مواقع قيادية في الهرم التنظيمي للأحزاب والتنظيمات السياسية حتى بعض منظمات المجتمع المدني للأسف لم يلتزموا بقواعد التداول الديمقراطي لقيادة هذه المؤسسات.. هناك تجارب في بعض الاتحادات وفي بعض المنظمات حقيقة أنها كانت ناجحة فتجربة الاتحاد التعاوني الزراعي على سبيل المثال الذي أقر مبدأ التداول ويعيش في وضع طيب.. وإن كانت بعض قيادات الحكومة قد عملت على إقصاء الحركة التعاونية كجزء من توجهاتها لإقصاء أي شكل من أشكال المشاركة الوطنية في عملية التنمية، وأخيراً الركن الرابع بعض قيادات الوحدات العسكرية التي هي للأسف الشديد عبارة عن أصنام تريد أن تعبد ليل نهار.. لا يوجد في بعض الوحدات العسكرية أي نفس للتدريب وإعادة التأهيل الأمر الذي جعلها في هشاشة.. نحن بحاجة إلى إعادة النظر في علاقة المواطن بمؤسسات الدولة واعادة الفلسفة للوظيفة العامة إذا لم تكن عطاء متجددا مبادرا محترما لإرادة الناس الجماعية فيجب محاسبتهم.. ومن الأفضل للذين لم يقتنعوا أن تجاربهم الاستبدادية في الأحزاب وفي القبيلة عندهم الاستعداد والاستشعار بأن عليهم أن يغادروا هذه المواقع الإدارية.

أدعو كل من استغلوا الأموال العامة في السابق أن يعيدوا استثمارها في الوطن، أن يقيموا مشاريع زراعية ومشاريع الثروة السمكية ومشاريع صناعية ومشاريع سياحية وغيرها من الفرص المتاحة..

أخيراً

كلمة أخيرة؟

– بقي أن أشير إلى قضية مهمة في هذه المرحلة وهي دور منظمات المجتمع المدني، دور منظمات المجتمع المدني كما يقول الدكتور حمود العودي وهو عالم اجتماع وبكل الفخر والاعتزاز راصد ومحلل ومفكر ومبدع عندما قسّم تركة منظمات المجتمع المدني إلى ثلاث فئات: الأولى أحزاب السلطة استحوذت على ما يقرب من الثلث أو أكثر من الثلث من منظمات المجتمع المدني، والثانية أحزاب المعارضة استحوذت على أقل من الثلث من منظمات المجتمع المدني، والآن المنظمات الدولية والسفارات تستحوذ على الثلث الباقي للمنظمات وهذا خطر، وهذا بغُض وهذه صور قاتمة ومظلمة وللأسف الشديد هناك قوى تحاول إضعاف دور منظمات المجتمع المدني وإقصاءها وتهميشها وتحويلها إلى ورقة سياسية بدلاً من أن تظل منظمات وطنية تخدم المهن وتخدم المجتمع كلاً من مواقعها المختلفة الأطباء من موقعهم والمهندسين الزراعيين من موقعهم والعمال من موقعهم والفلاحين من موقعهم، وبما في ذلك المنظمات الحقوقية التي تتنامى مثل البكتيريا وتجد من يرضعها وتجد من يوفر لها الكثير من مقومات الولاء للخارج أكثر من الولاء للوطن أكثر من الولاء للوطن حذارى أن تستمر منظمات المجتمع المدني في هذا الوضع إنه وضع منقوص لا يتناسب مع المكانة الرفيعة والسامية والأصيلة لدورهم ولما قدموه في المرحلة السابقة من تاريخنا السياسي ومسيرتنا الوطنية التنموية.